جامعة ميسان
قسم الادارة والاقتصاد
فرع اقتصاديات النفط والغاز

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث تخرج بعنوان

الاثار الاقتصادية لعقود التراخيص النفطية في العراق

اعداد الطلاب

مؤمل عبد الحسين اسمر

حسين خالد سعدون

اشراف

الدكتور مكي قاسم كعيبر

قدم هذا البحث كمشروع تخرج استكمالاً للحصول على درجة
البكالوريوس في كلية الادارة والاقتصاد / اقتصاديات النفط والغاز

2023 – 2024 م

الآية القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

(هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۖ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ)

صدق الله
العلي
العظيم

الاهداء

"إلى عائلتي الحبيبة وأحبائي الذين كانوا الداعمين الأوفياء طوال رحلتي الأكاديمية، هذا البحث تكريمًا لتضحياتهم ودعمهم اللا محدود.

لقلوبهم التي لم تعرف اليأس، وروحهم التي ألهمتني دومًا، أهدي هذا العمل الذي لولا وقوفهم بجانبي لما تحقق. شكرًا لكم على كل شيء."

شكر وتقدير

بعد حمد الله وشكر على إنهاء هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى إدارة جامعة ميسان والهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد فرع اقتصاديات النفط والغاز واخص بالذكر اليد التي جادت بكرمها وأمدتنا بعطائها فكانت الغذاء التي أحيا بحثي وأشرف على نموه فكل الشكر والتقدير

الدكتور مكي قاسم كعيبر ورئيس القسم الدكتور حيدر صباح

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	د
الملخص	ه
المقدمة	و
المبحث الاول- منهجية البحث	**3-1**
مشكلة البحث	**1**
فرضية البحث	**2**
اهداف البحث	**3-2**
اهمية البحث	**3**
المبحث الثاني- انواع الاستثمارات النفطية وترتيباتها التعاقدية في العالم	**8-4**
انواع العقود النفطية	**4**
اسباب اعتماد العراق عقود الخدمة	**8-7**
اسباب اللجوء للتعاقد بجولات التراخيص	**8**
المبحث الثالث- ادارة الموارد النفطية في العراق	**14-9**
لمحة تاريخية	**9**
نظرة تحليلية لعقود جولات التراخيص	**12**
المبحث الرابع- الاستنتاجات والتوصيات	**16-15**

استنتاجات	**15**
توصيات	**16**
قائمة المصادر	**17**

الملخص

تأثير العقود النفطية في العراق يمكن تلخيصه في عدة نقاط اقتصادية:

1. **زيادة الإنتاج:** تهدف العقود النفطية إلى زيادة إنتاج النفط في العراق، مما يؤدي إلى تدفق إيرادات إضافية للحكومة العراقية.

2. **تحسين البنية التحتية:** قد تتضمن العقود النفطية تعهيد الشركات العاملة بناء البنية التحتية اللازمة لإنتاج النفط، مما يسهم في تحسين البنية التحتية العامة في العراق.

3. **تحفيز الاستثمار:** قد تتضمن العقود النفطية تحفيز الشركات النفطية الدولية على الاستثمار في القطاع النفطي في العراق، مما يسهم في زيادة الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل.

4. **تحسين الاقتصاد الوطني:** بزيادة الإنتاج وتحسين البنية التحتية وتحفيز الاستثمار، من المتوقع أن تتحسن الحالة الاقتصادية العامة في العراق، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

5. **تعزيز القدرة التنافسية:** بتطوير صناعة النفط وزيادة إنتاجها، يمكن للعراق أن يعزز قدرته التنافسية في سوق الطاقة العالمية، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد العراقي بشكل عام.

المقدمة

تعد صناعة النفط من أبرز القطاعات الاقتصادية في العراق، حيث تشكل مصادر النفط الطبيعية ثروة هائلة للبلاد. وقد جذبت العقود النفطية الدولية العديد من الشركات العالمية للاستثمار في استخراج وتطوير هذه الموارد. يهدف هذا البحث إلى استكشاف الآثار الاقتصادية لهذه العقود على الاقتصاد العراقي، من خلال تحليل تأثيرها على الإنتاج النفطي، وتحسين البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار، وتحسين الوضع الاقتصادي العام في البلاد. سيتم استخدام مجموعة متنوعة من المصادر الأساسية والثانوية لتقديم تقييم شامل لتلك الآثار وتحليلها بعمق. تتطلع هذه الدراسة إلى تقديم توجيهات وافتراضات تساهم في فهم أفضل لكيفية استغلال العقود النفطية بما يحقق أقصى فائدة اقتصادية للعراق ولشركاءه الدوليين.

"المبحث الاول"

منهجية البحث

يناقش هذا المبحث منهجية البحث التي تُمثل الطرائق العلمية والمسار الميداني لتحديد مشكلات البحث وسبل معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضيته وتحقيق أهدافه. ان هذا المبحث تضمن التعريف بمشكلة البحث وفرضيته.

مشكلة البحث:

انطلقت وزارة النفط العراقية في تنفيذ استراتيجية تطوير الانتاج النفطي من خلال التعاقد مع الشركات الأجنبية لتنفيذ عقود خدمة تمنح بموجبها الحقول النفطية لشركات اجنبية هدفها تطوير واعداد الحقول للإنتاج وزيادة معدلاته بطاقات حددها العقد مقابل قيام شركة النفط العراقية بتسديد التكاليف التشغيلية والرأسمالية للمرحلتين **(الاعداد والتطوير ، الانتاج)** مضافا اليها اجر الربحية التنافسي البالغ ٤,١ دولار لكل برميل نفط منتج ، وتكمن مشكلة البحث في عدم وضوح الاسس والاجراءات المتبعة للاعتراف بالتكاليف البترولية **(كلف الحفر ، كلف المنشآت الانتاجية ، كلف البني التحتية ، وكافة المصاريف التشغيلية التي تخص العمليات البترولية)** والتكاليف الاضافية التي تتحملها الشركات الاجنبية المستثمرة القابلة للاسترداد مما ادى الى ضعف مصداقيتها وينعكس ذلك سلبا على البيانات المالية التي تعدها شركة نفط ميسان باعتبارها الشركة التي تتحمل في النهاية جميع تلك التكاليف، وعلى هذا الاساس نلخص المشكلات بالنقاط الاتية:

ابرز المشاكل للاثار الاقتصادية للعقود النفطية في العراق:

1. تحديات الاستثمار والتطوير: قد تعترض العقود النفطية صعوبات في جذب الاستثمارات الضرورية لتطوير البنية التحتية وتحسين قدرات الإنتاج والتصدير.

2. تواجه الفساد وضعف الإدارة: يمكن أن يكون هناك تحديات في إدارة العقود والموارد النفطية بفعالية وشفافية، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية.

3. التأثير البيئي والاجتماعي: قد تنشأ مشكلات بيئية واجتماعية نتيجة لعمليات الاستخراج والإنتاج النفطي، مما يستدعي اتخاذ تدابير للتصدي لهذه التحديات.

4. تقسيم العوائد والدخل: يمكن أن يثير تقاسم العوائد النفطية توترات بين الحكومة المركزية والإقليمية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تدهور العلاقات السياسية والاقتصادية.

5. التغيرات في أسعار النفط: تعتمد العوائد النفطية بشكل كبير على أسعار النفط العالمية، ويمكن أن تتسبب تقلبات هذه الأسعار في تحديات اقتصادية كبيرة.

6. التحديات القانونية والتشريعية: قد تنشأ مشكلات ناجمة عن التشريعات والأنظمة القانونية المعقدة المتعلقة بصناعة النفط والغاز في العراق.

فرضية البحث:

تقوم هذه الدراسة بتحليل الآثار الاقتصادية للعقود النفطية في العراق، حيث تركز على تقييم كيفية تأثير هذه العقود على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في البلاد. من خلال دراسة العقود الحالية وتحليل تجارب سابقة في هذا المجال، تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في تحقيق الازدهار الاقتصادي من خلال استخدام الموارد النفطية بشكل أكثر فعالية وشفافية.

اهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١- التعرف على مفهوم وتصنيف التكاليف البترولية في شركات النفط العالمية (شركة النفط الوطنية الصينية بترو جاينا ، شركة بترو ناس الماليزية ، شركة توتال الفرنسية المتعاقدة مع وزارة النفط العراقية / شركة نفط ميسان لتنفيذ عقود الخدمة النفطية.

2- وضع اجراءات سليمة لقياس وتبويب التكاليف البترولية والتكاليف الاضافية المسددة للشركات الاجنبية والاعتراف بها وتسجيلها في السجلات المالية لشركة نفط ميسان بما يضمن القياس والافصاح السليم في القوائم المالية لهذه الشركة.

3- الفصل بين التكاليف المدفوعة من قبل شركات النفط الاجنبية وتلك المدفوعة من قبل شركة نفط ميسان في القوائم المالية وبيان اثر قياسها على المركز المالي ونتيجة نشاط الشركة.

اهمية البحث:

أهمية البحث في الآثار الاقتصادية للعقود النفطية في ميسان والعراق بشكل عام تكمن في عدة نقاط:

1. تحقيق التنمية الاقتصادية: يمكن أن تساهم العقود النفطية في تعزيز النمو الاقتصادي في ميسان وتحسين مستوى المعيشة للسكان من خلال توفير فرص عمل وزيادة الدخل القومي.

2. تحسين بنية التحتية: يمكن أن تعزز العقود النفطية قدرة الحكومة على تطوير البنية التحتية في ميسان، مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، مما يعود بالفائدة على المجتمع المحلي.

3. تعزيز القطاع الخاص: قد تسهم العقود النفطية في تعزيز القطاع الخاص في ميسان، من خلال توفير فرص للشركات المحلية للمشاركة في صناعة النفط والغاز.

4. توجيه السياسات الحكومية: يمكن أن تساعد نتائج البحث في توجيه السياسات الحكومية المتعلقة بإدارة الموارد النفطية في ميسان، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

5. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للعقود النفطية، يمكن أن يساهم البحث في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في صناعة النفط والغاز في ميسان.

"المبحث الثاني"

انواع الاستثمارات النفطية وترتيباتها التعاقدية في العالم

انواع العقود النفطية:

تطورت العقود النفطية بتطور الصناعة النفطية والنظم السياسية بالعامل فبعد ان كانت الشركات الاجنبية هي المتحكم الاول بالاستكشاف والانتاج والتسويق ظهرت عقود منحت الدول المالكة للثروات صلاحيات وحقوق اكثر بادارة ثرواتها وايراداتها[1].

وادناه اهم انواع العقود النفطية:

1) عقود الامتياز

وفقاً لهذا النوع من العقود يكون للشركة صاحبة الامتياز حق امتلاك النفط في باطن الارض لتقوم بالتنقيب والاستخراج وبيع النفط حسب خططها دون تدخل الدولة , وللدولة حق فرض ضريبة على ارباح الشركة صاحبة الامتياز. عقود الامتيازات النفطية عقود إدارية ذات طبيعة خاصة التي تبرمها الدولة مع الشركات الأجنبية الخاصة عقود إدارية لتوافر شروط العقد الإداري فيها، أضف إلى ذلك أن محل العقد هو الثروة النفطية، وتقوم الدولة ممثلة بوزارة النفط وهي شخص من أشخاص القانون العام باستغلاله في سبيل الحفاظ عليها واستعمالها في خدمة المجتمع والتنمية الاقتصادية، وبما أن العقد الإداري لا يتعارض مع مقتضيات النمو الاقتصادي، ولا مع غاية العقد، لأن الدولة قد مارست هذا الحق الطبيعي بنفسها في إطار وظائفها الخاصة من أجل تحقيق النفع العام، وفي ضوء ذلك فإن العلاقة التعاقدية بين الدولة المنتجة والشركة المستثمرة بقت شكلية، إذ أصبحت حرية المتعاقدين مقيدة في حدود هذه القوانين . وعلى هذا الأساس يرى غالبية الفقهاء[2] ، إن عقود الامتياز النفطي التي تبرمها الدولة مع الشركات الأجنبية تعد عقوداً إدارية متميزة عن العقود المدنية التي يحكمها القانون الخاص بسب توافر شروط العقد الإداري فيها على النحو حيث يكون أحد طرفي عقد الامتياز النفطي جهة إدارية أو أي شخص معنوي عام وهذا الشرط أساسي من الشروط التي يجب توافرها في العقد الإداري وهو على درجة كبيرة من الوضوح في عقد تصفية النفط ولهذا درجت أغلب دساتير الدول النفطية على حظر منح امتيازات الثروة النفطية إلا بقانون، وهو ما جاء به دستور العراق الحالي العام ٢٠٠٥ م ، في المادة (١١2) أولاً : (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من

[1] "عقود النفط في العراق: العوامل القانونية والاقتصادية".
[2] الطبيعة القانونية لعقد الامتياز البترولي، حامد سلطان.

الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة ... وينظم ذلك بقانون)[1] وهذا النص يعني أن للدولة أو أحدى الهيئات التابعة لها فقط الحق في إنشاء المرافق النفطية في العراق، وبالتالي يعد عقد تصفية النفط عقداً إدارياً لأن إبرامه يهدف إلى تحقيق هدف واحد وهو المصلحة العامة، علماً إن القضاء الإداري في فرنسا لم يعد يتشدد في شروط إبرام الشخص العام للعقد بنفسه، بل انه أخذ يقر إمكانية إبرامه من قبل أشخاص القانون الخاص بالوكالة أو بإنابة ضمنية عن الشخص المعنوي العام، إذا كان الهدف هو تحقيق النفع العام كما أن يكون العقد متصلاً بنشاط مرفق عام لغرض إضفاء الصفة الإدارية على العقود التي تبرمها الدولة لابد من اتصالها بنشاط المرفق العام، وتعلق العقد بمرفق عام شرطاً ضرورياً وحتمياً لإكساب العقد الصفة الإدارية وفقاً لما استقر عليه القضاء العراقي، الذي يستلزم أن تجتمع العناصر الثلاثة بالعقد لكي يتصف بأنه عقد إداري... فقد جاء في حكم المحكمة التمييز العراقية ما يأتي: (لما كان هذا العقد قد أبرمته الإدارة مع المقاول من أجل إنشاء مرفق عام... متوسلة في ذلك بأسلوب القانون العام، وشروط غير مألوفة من إجراء مناقصة عامة واشتراط تأمينات وغرامات تأخير .... فإنّه يكون عقداً إدارياً متميزاً عن العقود المدنية... وأن غرامات التأخير جزاء قصد به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه في الموعد المتفق عليها، حرصاً على سير المرافق العامة بانتظام واطراد)[2] ، كما يجب أن تأخذ الإدارة بأساليب وامتيازات القانون العام في العقد الإداري: فالمعيار المميز للعقود الإدارية استعمال الإدارة أساليب القانون العام من خلال تضمين عقودها شروطاً غير مألوفة في عقود القانون الخاص، فالشروط الاستثنائية الشروط التي تعطي أحد طرفي العقد حقوقاً أو تحمله بالتزامات غير موجودة في العقود المدنية والتجارية[3] ، وأن ما يتضمنه العقد النفطي من شروط استثنائية تقوي من فرضية أن عقد امتياز النفط هو عقد إداري بامتياز، ومن بين تلك الشروط هو تخويل الشركات النفطية العاملة في الدول المنتجة للنفط قدراً كبيراً من السلطات من أجل تنفيذ العقد[4] . ومن خلال هذه الآراء الفقهية بتكييف صحيح واحد جامع مانع لعقود امتياز النفط يتبين لنا انه يمكن تكييفها على أنها عقود إدارية ذات طبيعة خاصة. لأن المتعاقد مع الدولة يعلم أنه يتعاقد مع دولة ذات سيادة وسلطة عامة.

2) عقود المشاركة

[1] المادة (١١٢) من دستور العراق الحالي لعام ٢٠٠٥.
[2] حكم محكمة تمييز العراق رقم الإضبار (2527/ حقوقية)(12/11/966م).
[3] ويعرف مجلس الدولة الفرنسي الشروط الاستثنائية وغير المألوفة بأنها : تلك الشروط التي تمنح المتعاقدين حقوقاً أو تضع على عاتقهم التزامات غريبة بطبيعتها عن تلك التي يمكن أن يقبلها من يتعاقد في نطاق القوانين المدنية والتجارية.
[4] نطاق الرقابة القضائية على التحكيم في منازعات العقود الادارية، شعبان احمد رمضان.

يقصد بهذا النوع من الاستثمار المشاركة مع شركات عالمية لغرض استكشاف حقول جديدة وتطويرها وتتم بين الدولة وشريك او اكثر بحيث يكون لكل شريك نسبة معينة من العقد كحصة تساوي نسبة معينة تحدد بالعقد ويتحمل الشريك الاجنبي كافة التكاليف اللازمة للاستكشاف لغاية الوصول لمرحلة الانتاج التجاري ويتم استرداد هذه التكاليف بكميات من الانتاج وفق جدول زمني يحدد في العقد و في بعض الانواع من هذه العقود تكون المخاطرة على الشركات وفي بعضها الاخر مشتركة بين الشركات والدولة حسب الحصص او حسب ما ينص عليه العقد وتكون مدة هذا النوع من العقود طويلة لاتقل عن ٢٥ سنة و لها عدة صيغ اهمها:

- عقود المشاركة بالانتاج : ويكون اطراف العقد شركاء بكامل الكميات المنتجة ويتحمل كل طرف التكاليف اللازمة وبما يتناسب مع نسبته في العقد.
- عقود المشاركة بالارباح : ويكون اطراف العقد شركاء بفائض كميات الانتاج الذي يمثل الربح بعد استقطاع تكاليف استكشاف وتطوير الحقول والاجور والريع واي تكاليف اخرى ترد في العقد وتوزع هذه الكميات بين الشركاء وفقا لما ينص عليه العقد من حصص .يمكن ان نلاحظ ان في كلا الحالتين ان الشركات سيكون لها كمية من النفط المنتج كتعويض عن حصتها في العقد مما يعني ان الدولة لن تكون هي المالكة لكامل الانتاج بل سيكون للشركات جزء منه وبالتالي هذا النوع من الاستثمار سيسمح بمشاركة الشركات مع الدولة بالقرارات الحاسمة والسيادية المتعلقة بالانتاج.

3) عقود الخدمة

وفق هذا النوع من العقود تتعاقد الدولة مع الشركات لغرض تقديم خدمة معينه بتاهيل الحقول او تنفيذ استكشافات جديدة مقابل اجور خدمة تدفع لهذه الشركات وفي هذا النوع من العقود تتحمل الدولة كامل الاجور والمخاطرة وبالمقابل تكون كل الكميات المنتجة والثروات البترولية تحت تصرف الدولة ولا تمتلك الشركات حق فيه , ومدة هذا النوع تتراوح عادة بين 5-7 سنوات تستلم الدولة بعدها العمل والانتاج[1].

اسباب اعتماد العراق عقود الخدمة:

[1] المصدر السابق.

- عقود الخدمة للجولة الاولى خصصت للحقول المنتجة والتي تحتاج الى خدمات فنية وهندسية فقط ولاتستدعي ابرام عقود امتياز اوعقود مشاركة بالإنتاج لأنها لاتتضمن مخاطرة .
- عقود الخدمة للجولتين الثانية والثالثة خصصت للحقول المكتشفة غير المطورة وهي لاتحتاج الى ابرام عقود امتياز اوعقود مشاركة بالانتاج لكونها لاتتضمن مخاطرة .
- عقود الخدمة للجولة الرابعة خصصت للرقع الاستكشافية التي كان من الممكن اعتماد عقود المشاركة بالانتاج لها لانها تتضمن مخاطرة. ولكن ما يتم ذلك لاسباب سياسية تتعلق بتفسير ما ورد في الماده (١١١) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ التي تنص على أن النفط والغاز ملك الشعب العراقي في جميع الاقاليم والمحافظات .
- عقود الخدمة للجولة الخامسة خصصت لاستكشاف وتطوير وانتاج رقع استكشافية وحقول حدودية بعضها مشتركة وتم اعتماد عقود الخدمة لنفس الاسباب الواردة اعلاه ولضرورة استكشاف وتطوير هذه الحقول والرقع باسرع وقت كونها حدودية ومشتركة.

4) عقود الاستئجار

عقود الاستئجار النفطية في العراق تعتبر من العقود التي تتيح لشركات النفط والغاز العالمية استئجار مناطق لاستكشاف واستخراج النفط في العراق. هذه العقود تمنح الشركات حق الاستفادة من الموارد النفطية في تلك المناطق لفترة محددة مقابل دفع رسوم وتكاليف تأجير معينة.

يمكن أن تكون عقود الاستئجار النفطية في العراق مكونة من عدة عناصر، منها:

1. الشروط الفنية: تحدد هذه الشروط الالتزامات التقنية للشركة المستأجرة، مثل الاستكشاف والحفر وإنتاج النفط.

2. الشروط المالية: تتعلق هذه الشروط بالدفعات المالية التي يجب على الشركة المستأجرة دفعها للحكومة العراقية، بما في ذلك رسوم التأجير والضرائب والإيجارات الأرضية.

3. الشروط البيئية والاجتماعية: تحدد هذه الشروط الالتزامات البيئية والاجتماعية التي يجب على الشركة المستأجرة الالتزام بها خلال عمليات الاستكشاف والإنتاج.

4. المدة الزمنية: تحدد هذه الشروط مدة الاستئجار، حيث يمكن أن تكون لفترة محددة مثل عقد بين الشركة والحكومة العراقية.

5. الحقوق والالتزامات: تحدد هذه الشروط الحقوق والالتزامات لكل من الشركة المستأجرة والحكومة العراقية، بما في ذلك الحقوق الملكية وحقوق النفط والغاز.

اسباب اللجوء للتعاقد بجولات التراخيص:

قامت وزارة النفط بخطوة قبل جولات التراخيص وهي سعيها للتفاوض مع عدة شركات نفطية عالمية عملاقة بهدف توقيع عقود اسناد فني فيما يخص الحقول المنتجة كحقل الرميلة والزبير وغرب القرنة/ ١ وفعلاً تم التفاوض مع هذه الشركات ومنها على سبيل المثال لا الحصر اكسون موبيل و BP وقد تم الوصول معهم الى انضاج عقود اسناد فني اذ ان الحقول منتجة اصلاً ولا داعي لمنح الشركات العالمية تراخيص لتطويرها حيث تحتاج هذه الحقول نشاطات تطوير فني لاعادة تأهيل المنشآت السطحية وحفر ابار واستصلاح ابار اخرى ولكن بسبب بعض المشاكل انتهت المفاوضات وتم التوجه الى عقود جولات التراخيص لاسباب فنية وتشغيلية وادارية ومالية وتشريعية ومنها الآتي[1]:

1. تدهور انتاج الحقول المنتجة في جنوب وشامل العراق بنسبة مئوية تزيد على ٥٪ سنوياً مما يستدعى اتخاذ اجراءات عاجلة لوقف هذا التدهور.
2. عدم تخصيص الحكومة الاموال الكافية لمشاريع تطوير الحقول او اعادة تطويرها.
3. نقص الموارد البشرية بسبب هجرة الكثير منها بسبب اوضاع العراق السائدة انذاك وفشل وزارة النفط في تطوير الموارد البشرية الجديدة في العمل.
4. عدم ملائمة التشريعات من انظمة وقوانين وتعليمات التي تخص المناقصات واحالة العقود لمشاريع كبيرة لتطوير الحقول.
5. حاجة البلد لاستكشاف حقول نفطية وغازية جديدة لإدارة وتعزيز الاحتياطي النفطي والغازي.

[1] "عقود البترول والقانون الدولي".

"المبحث الثالث"
ادارة الموارد النفطية في العراق

لمحة تاريخية

لاشك أن النفط يعد الدعامة الأساسية للاقتصاد العراقي فهو المصدر الأول لتمويل ميزانية الحكومة العراقية, ولما لهذا القطاع من أهمية كبيرة على حياة المواطن حيث تمثل الإيرادات النفطية اكثر من ٩٥ ٪ من إيرادات الموازنات العراقية منذ عام ٢٠٠٤ ولغاية الآن ميثل هذا القطاع بحدود ٦٥,٨٢ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي للعراق في عام ٢٠٢٠ بالأسعار الثابتة وقد شكلت صادرات النفط الخام ٩٨,٤ ٪ من قيمة صادرات العراق الكلية لعام 2010 حسب وزارة النفط فان غالبية إنتاج النفط الخام يأتي من حقول عقود جولات التراخيص التي عقدتها وزارة النفط منذ عام ٢٠٠٨ إلا إن هذه العقود ورغم مرور اكرث من ١٢ سنة على ابرام الجولة الاولى منها لم يتم نشرها رغم المطالبات الكثيرة بنشر النسخ الموقعة منها والتعديلات التي تم اجراؤها عليها[1].

1. **مرحلة عقود الامتياز:**

- كانت اول محاولات الاستكشاف من قبل البعثة الالمانية في عام ١٨٧١م وقدمت تقريرا يشير الى وجود النفط في العراق .
- منحت الحكومة البريطانية (الدولة المحتلة للعراق وفق اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦) امتيازا لشركة تي بي سي (TPC) التي تحولت الى شركة نفط العراق IPC) (في سنة ١٩٢٥ , وفي ١٥ /١٠/ ١٩٢٧ تم استخراج النفط من حقل بابا كركر وانتجت الشركة النفط مقابل رسوم للحكومة العراقية قدرها (٤) شلنات ذهب عن كل طن نفط خام منتج اي ما يعادل (٢٠) سنتاً امريكيا.ً
- بدأ انتاج النفط الخام العراقي وتصديره على وفق اتفاقيات الامتياز في آذار ١٩٣٤ م ، ومنذ ذلك الحين تاثر مستوى الانتاج تاثرا ملموسا بالاوضاع والظروف السياسية التي مر بها العراق كما تاثر بالظروف والمتغيريات الدولية وسياسة شركات النفط الاجنبية وتدخلها لحقبة طويلة من الزمن في شؤون العراق الداخلية.

[1] عقود العراق النفطية والغازية.

2. مرحلة مناصفة الارباح:

استمر العمل بموجب عقود الامتياز الى عام ١٩٥٢ حيث رضخت الشركات للمطالب الشعبية والحكومية و تم توقيع اتفاقية مناصفة الارباح بين الشركات الثلاثة العاملة في العراق (شركة نفط العراق، الموصل والبصرة) والحكومة العراقية في شباط من عام ١٩٥٢ وقضى هذا الاتفاق بحصول العراق على ٥٠٪ من الارباح قبل اقتطاع الضرائب الواجب دفعها للدولة.

3. قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١:

صدرت الحكومة العراقية قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ وبموجبة تم سحب ما نسبته (٥,٩٥٪) من امتيازات الشركات النفطية الاجنبية العاملة في حينه بالعراق وترك لها الحقول المنتجة فقط.

4. شركة النفط الوطنية:

تم انشاء شركة النفط الوطنية العراقية INOC عام ١٩٦٤ بموجب القانون رقم (١١) وبدأت بالعمل فعليا عام ١٩٦٧ بموجب القانون رقم (١٢٣) وقانون تخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية العراقية رقم (٩٧) لسنة.

5. تاميم النفط العراقي:

بتاريخ ١ حزيران عام ١٩٧٢ صدر القانون رقم (٦٩) لتاميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة وتلته عدة قوانين لتاميم حصص باقي الشركات الاجنبية في العراق وعلى اثر التاميم سارعت الحكومة الى تطوير عمليات الاستكشاف والحفر، اذ كانت هناك ثلاث محاولات من قبل شركة النفط الوطنية العراقية مع بعض الدول في هذا الصدد ومنها توقيع عقد مع فرنسا (الف - ايراب) حيث تم تطوير حقول محافظة ميسان (البزركان - فكة - ابو غرب) وعقد مع شركة بتروبراس البرازيلية حيث تم اكتشاف حقل مجنون العملاق وكذلك اتفاق مع شركة ONGC الهندية لعمليات الاستكشاف. ووضعت شركة النفط الوطنية خططا لزيادة الطاقة الانتاجية للنفط العراقي بعد استكشاف عدد من الحقول العملاقة مثل حقل القرنة ومجنون ونهران عمر والحلفاية وحمرين والاحدب وشرقي بغداد[1].

[1] نحو تاميم النفط العراقي، محمد سلمان حسن.

6. تدهور القطاع النفطي خلال عقدي الثامنينات والتسعينات:

شهدت الصناعة النفطية العراقية منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٣ أسوأ المراحل في تاريخها، اذ ادت الحروب العديدة والعقوبات الاقتصادية الى تدمير وتخريب مؤسسات و منشات هذا القطاع اذ تم الاضرار بعدد كبير من الآبار النفطية ومحطات انتاج النفط، منها محطات الانتاج الكبيرة في حقول الرميلة والزبير وكركوك فضلا عن ذلك فقد تضررت محطات الضخ على خطوط نقل النفط ومستودعات المنتجات النفطية ومحطات كبس الغاز وحقن الماء في حقلي الرميلة الشاملي والجنوبي وثلاثة منافذ لتصدير النفط الخام كام تعرضت مصافي النفط العراقي لضرر كبير مثل مصفى الشعيبة والدورة وبيجي والقيارة.

7. ادارة القطاع النفطي بعد عام ٢٠٠٣:

برزت امام صناع القرار النفطي العراقي قضية استراتيجية حول القطاع تتمثل بالاتي:

1- تطوير الوضع من خلال زيادة الطاقة الانتاجية وبما يتلائم والاحتياطات الفعلية .

2- اطالة امد اهمية النفط كمصدر استراتيجي للطاقة.

3-اهمية استمرار العراق كدولة منتجة للنفط.

4- القيام بمسوحات زلزالية ثلاثية الابعاد او رباعية للحقول غير المطورة وكذلك للرقع الجغرافية.

5- ضامن مستقبل الاقتصاد العراقي.

امام هذه القضايا الاستراتيجية وضعت وزارة النفط العراقية خطة لتطوير قطاع النفط العراقي وزيادة الصادرات والاستكشافات وذلك من خلال اطلاق وتوقيع خمس جولات تراخيص منذ عام[1].

[1] نظرة عامة على العقود النفطية لجولات التراخيص في العراق، عبد المهدي حميد العميدي.

نظرة تحليلية لعقود جولات التراخيص

الايجابيات

- ✓ حققت جولات التراخيص زيادة في معدلات الانتاج مقدارها ٢,٨٥٨ مليون برميل في اليوم بعد مرور نصف مدة العقود تقريباً ليصل الانتاج الكلي الى ٣,٧١٧ مليون برميل في اليوم.
- ✓ وقد تحقق منذ بداية تنفيذ عقود التراخيص عام ٢٠٠٩ لغاية عام ٢٠١٩ ايرادات مالية قدرها ٨٠٦,٤٧٨,٢٥٠,٦٥٣ ستامئة وثلاثة وخمسون مليارا ومائتان وخمسون مليونا واربعامئة ومثانية وسبعون الفا ومثامنائة وستة دولارات مقابل كلف مدفوعة للمقاولني قدرها ٩١١,١١٢,٢٩١,٨٣ ثلاثة ومثانون مليارا ومائتان وواحد وتسعون مليونا ومائة واثنى عشر الفا وتسعامئة وأحد عشر دولارا.
- ✓ من الناحية الفنية تم حفر عدد كبري من الابار وبناء منشات سطحية جديدة متطورة واعادة تاهيل الموجودة اساسا وكذلك بناء منظومات الخزن والتصريف الملامئة لنقل النفط الخام وكذلك تشييد البنايات والمنظومات والطرق في الحقول والمداخل المؤدية اليها.
- ✓ خصصت عقود التراخيص مادة خاصة بالتوظيف والتدريب ونقل التكنولوجيا والبعثات الدراسية ومبوجبها تم توظيف عدد كبري من العاملة العراقية في الشركات المقاولة وكذلك مبوجب العقود الثانوية.
- ✓ الزام المقاولني في تخصيص مبالغ المنافع الاجتامعية لتنفيذ مشاريع متعددة في المحافظات مبا يخدم المواطنني من النواحي التعليمية والصحية والاجتامعية.
- ✓ تم ارسال عدد كبري من موظفي الشركات الاستخراجية العراقية الى الدول الاجنبية المتقدمة للحصول على شهادات عليا في جامعات رصينة وبكافة الاختصاصات.
- ✓ تم اضافة مادة في عقود الجولة الثانية تلزم المقاول ببناء المنشآت الضرورية لمعالجة الغاز المصاحب بعد اغفال ذلك في جولة التراخيص الاولى ومل يتم بناء تلك المنشآت وذلك بسبب تأخرالمقاولني في ذلك وضعف المتابعة من قبل الشركات الاستحراجية العراقية , ولذلك وضعت وزارة النفط الخطط اللازمة لقيام الشركات الاستخراجية العراقية لإلزام المقاول بالتنفيذ[1].

السلبيات

[1] الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار، رحيم حسوني زيارة.

- ✓ اعتمدت وزارة النفط أجر الربحية ومعدل انتاج الذروة كعاملي تنافس في احالة العقود وكان هذا الامر غير موفق حيث كان وزن معدل انتاج الذروة اكبر من أجر الربحية مما أعطى فرصة للشركات المقاولة للمبالغة في انتاج الذروة للحصول على أعلى نقاط وكان من الافضل ان تقوم الوزارة بتحديد معدل انتاج الذروة لكل حقل ويكون عامل التنافس الوحيد هو أجر الربحية. (تنازلت الوزارة فيما بعد عن معدل انتاج الذروة عندما خفضته مقابل تقديم تعويضات للشركات في المفاوضات التي اجرتها لتعديل العقود وبالتالي تحول من عنصر تنافسي الى سبب لتنازلات من قبل الجانب العراقي).
- ✓ عدم تحديد مواصفات النفط الخام والغاز الجاف والغاز المسال (LPG).
- ✓ اغفلت عقود جولة التراخيص الاولى مسألة معالجة الغاز المصاحب الذي ينتج مع النفط الخام ولذلك التجأت الوزارة فيما بعد الى تشكيل شركة غاز البصرة المساهمة (٥١ شركة غاز الجنوب و ٤٤ لشركة شل الهولندية وه لشركة ميتسوبيشي اليابانية) التجميع الغاز المصاحب من حقول الرميلة وغرب القرنة والزبير التي تحرق حوالي ٩٠ من مجمل الغاز المحروق في الجنوب.
- ✓ ان الدخول في الجولة الثانية للحقول المكتشفة غير المطورة بالتزامن مع جولة التراخيص الأولى للحقول المنتجة كان غير ضروري للاسباب التالية :

ا - عدم وجود منظومات خزن وتصريف وتصدير كافية مما أثر على معدلات الانتاج المستهدف. ب- نقص في الامكانيات الفنية والادارية لدى الشركات الاستخراجية العراقية بما يلبي مستلزمات تطوير عدد كبير من الحقول.

ج - عدم الاستفادة من تنفيذ الجولة الاولى وكسب الوقت والجهد والخبرة الجديدة من التنفيذ خاصة وان موضوع جولات التراخيص يعتبر حدثاً جديداً على العراق وعلى قطاعه النفطي.

د- استغلال الشركات النفطية العالمية موضوع نقص الخبرة في موضوع التراخيص والاستفادة على حساب حقوق العراق من حيث الجدوى الفنية والمالية لتطويرالحقول.

- ✓ وجود فقرة في عقود التراخيص لتشكيل شركة تشغيل مشتركة وهي متعارضة مع القوانني النافذة .
- ✓ عدم تحديد نسب مئوية وتوقيتات زمنية لتشغيل العاملة العراقية من قبل الشركات المقاولة .
- ✓ المبالغة بالصلاحيات المالية للمشغل و لجنة الادارة المشتركة لتصل الى عشرين مليون دولار .
- ✓ عدم تحديد البرنامج الزمني لبناء وتشغيل معمل معالجة الغاز المصاحب منعا" لحرقه .
- ✓ السامح بفتح مكاتب للشركات المشغلة للحقول خارج العراق ودفع مصاريفهااستمرت لعدة سنوات مام تسبب بهدر المال العام .

- ✓ تسديد الكلف البترولية المتفق عليها وغري المتفق عليها لحني تسويتها لاحقا .
- ✓ تضمني مبالغ صندوق التدريب ونقل التقنية والزمالات الدراسية وكذلك هبة التوقيع ضمن اجاملي النفقات في معادلة احتساب معامل الاسترداد وهذا سيوثرحسابيا مبا يزيد ربحية المقاول مام يعني استرداد مبالغ الصندوق وهبة التوقيع جزئيا للمقاول وهي اصلا غري مستردة .
- ✓ عدم وضع مادة خاصة مبصادقة لجنة الادارة المشتركة على رواتب ومخصصات ومنافع منتسبي المقاول .
- ✓ عدم وجود معادلة سعرية تتناسب مع انخفاض سعر البرميل وأجر الربحية للجولات الاربعة الاولى .
- ✓ تراكم المبالغ المخصصة للمنافع الاجتامعية والتدريب لدى الشركات المقاولة دون الاستفادة منها.

إنتا حقول ميسان

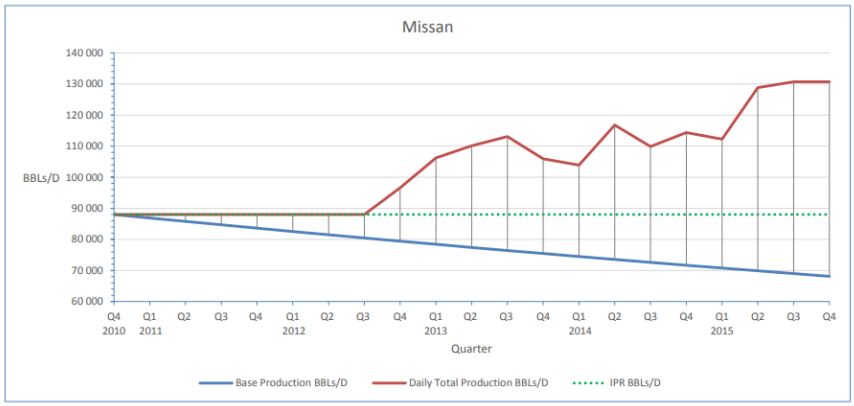

وحسب الجدول ادناه يظهر سجل جولات التراخيص في حقول ميسان/ حلفاية من 2010-2015:

الزيادة في الانتاج المتحققة في حقول عقود التراخيص 2010 - 2015 – الف برميل باليوم

الحقل	معدلات الانتاج الأولية كما في بداية 2010 (الأساس)	معدلات الانتاج المتحققة كما في نهاية 2015	معدلات الزيادة بالأنتاج فوق معدلات الأنتاج الأولية للفترة 2011- 2015	معدلات الأنتاج بعد هبوط الأنتاج الطبيعي كما في نهاية 2015	الزيادة في الأنتاج كما في نهاية 2015 (فوق الأنتاج الأساس) للجولة 1	الزيادة في الأنتاج كما في نهاية 2015 (فوق الأنتاج الأساس) للجولة 2	الزيادة في الأنتاج كما في نهاية 2015 (فوق الأنتاج الأساس) للجولتين 1 و 2
الرميلة	1066	1300	234	668	632		632
غرب القرنة 1 -	244	380	136	182	198		198
الزبير	183	350	167	136	214		214
ميسان	88	130	42	68	62		62
غرب القرنة 2 -	صفر	450	450	-	-	450	450
مجنون	45	200	155	-	-	200	200
حلفاية	3	200	197	-	-	200	200
الغراف	صفر	100	100	-	-	100	100
الاحدب	صفر	135	135	-	-	135	135
بدرة	صفر	45	45	-	-	45	45
المجموع	1629	3290	1661	1054	1106	1130	2236

اجمالي الزيادة في الانتاج (2236) ألف برميل باليوم

"المبحث الرابع"

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

العقود النفطية في العراق تلعب دوراً حيوياً في تحديد الآثار الاقتصادية على البلد:

1. تأثير الإنتاج والإيرادات: تحدد هذه العقود مستويات إنتاج النفط والغاز وبالتالي تحديد الإيرادات التي تدخل إلى خزينة الدولة.

2. تأثير الاستثمارات: قد تتضمن العقود النفطية التزامات بالاستثمار في البنية التحتية النفطية والغازية، مما يؤدي إلى تحسين البنية التحتية الاقتصادية للبلد.

3. تأثير التوظيف: يمكن أن تخلق العقود فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاع النفط والغاز والقطاعات المرتبطة به.

4. تأثير النمو الاقتصادي: تسهم العقود النفطية في دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإيرادات الحكومية وتحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل.

5. تأثير تنويع الاقتصاد: يمكن أن تساهم الإيرادات النفطية في تنويع الاقتصاد الوطني وتحسين توزيع الثروة في البلاد.

6. تأثير الاستدامة البيئية: يتطلب قطاع النفط والغاز الاهتمام بالاستدامة البيئية، وقد تتضمن العقود النفطية الالتزامات في هذا الصدد.

وكذلك من الاستنتاجات ما يأتي:

1- عدم وجود صلاحية لشركة نفط ميسان في ممارسة بيع وتصدير النفط الخام المنتج الى الاسواق العالمية ويكون ارتباطها مع شركة تسويق النفط العراقية (سومو) الشركة الوحيدة المسؤولة عن بيع وتصدير النفط الخام المنتج من كافة الحقول النفطية.

٢- ظهور انماط جديدة من الترتيبات التعاقدية المشتركة التي تتيح للشركات الوطنية العمل بشكل مشترك مع الشركات الأجنبية المتطورة في مجال الصناعة النفطية ، الأمر الذي لم يقابله التنظيم والاعداد المالي والمحاسبي

المسبق من قبل شركة نفط ميسان ، اضافه الى عدم تأهيل واعداد الكوادر المحاسبية والتدقيقية بشكل مناسب في ظل غياب السعي لحصولها على المؤهلات العلمية والشهادات المهنية في حقل الاختصاص.

3- عدم ملائمة راس مال شركة نفط ميسان لطبيعة نشاط صناعة النفط الاستخراجية التي تختلف عن غيرها من الصناعات الأخرى من حيث احتياجها الى رؤوس اموال ضخمة ، وبالتالي فان حجم راس المال لا يلبي تطلعات الشركة في تطوير وتعزيز قدرتها الانتاجية.

4- ان الشروط التعاقدية لعقد الخدمة الموقع مع شركة بترو جاينا الصينية تضمنت قيام الشركة الاجنبية ادخال للعمالة العراقية ضمن عمالة هذه الشركات بشكل واقعي لاستيعاب الخبرة والتجربة من ناحية والقضاء على بعض من مشاكل البطالة من ناحية اخرى.

التوصيات

١- توصي الدراسة بمنح الشركة عينة البحث الصلاحية اللازمة لعملية تصدير وبيع النفط الخام وتسديد التكاليف الرأسمالية والتشغيلية لكافة الترتيبات التعاقدية بشكل مباشر من قبلها وبأشراف ومتابعة من قبل وزارة النفط وتنزيل هذه التكاليف من قيمة مبيعات النفط المتحققة لنفس الفترة الزمنية .

2- توصي الدراسة بضرورة التأهيل المهني والتدريب العملي المناسب للكوادر المحاسبية والتدقيقية العاملة في شركة نفط ميسان وتحفيزهم للحصول على المؤهلات العلمية والشهادات المهنية في حقل الاختصاص كشهادة الCIA المدقق الداخلي المعتمد وشهادة الـCMA محاسب اداري معتمد والتي تساعد ادارة هذه الشركة في عملية اتخاذ قرارات مناسبة تلائم طبيعة الصناعة النفطية وتواكب تطور الشركات الاجنبية.

3- تعديل راس المال الخاص بشركة نفط ميسان بما ينسجم مع نشاط الصناعة النفطية التي تتميز بطبيعة فنية خاصة تختلف عن غيرها من الصناعات الأخرى وبخصائص فنية واقتصادية تتطلب رؤوس اموال ضخمة تساعدها على اداء نشاطها وتحقيق اهدافها والتوسع في مجال الاستثمار النفطي.

4- ينبغي متابعة تنفيذ الشروط التعاقدية والتأكيد على الشركة الاجنبية وجوب تنفيذ الشروط

التعاقدية المنصوص عليها في عقود الخدمة الخاصة بفقرة ادخال العمالة العراقية ضمن عمالة

هذه الشركات.

قائمة المصادر

المصادر العربية

1. عقود النفط في العراق: العوامل القانونية والاقتصادية.
2. الطبيعة القانونية لعقد الامتياز البترولي، حامد سلطان.
3. نطاق الرقابة القضائية على التحكيم في منازعات العقود الادارية، شعبان احمد رمضان.
4. عقود البترول والقانون الدولي.
5. عقود العراق النفطية والغازية.
6. نحو تاميم النفط العراقي، محمد سلمان حسن.
7. نظرة عامة على العقود النفطية لجولات التراخيص في العراق، عبد المهدي حميد العميدي.
8. الصناعة النفطية في العراق بين الاستثمار، رحيم حسوني زيارة.

اطاريح الدكتوراه

1. انعكاس تبني معايير المحاسبة الدولية لتكاليف عقود الخدمة النفطية على القياس والافصاح المحاسبي"بحث تطبيقي في شركة نفط ميسان"، احمد جاسم جلوب.